مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 67 (صيف 2006)، ص 25

مقابلات

عزام الأحمد، رئيس كتلة "فتح" في المجلس التشريعي الفلسطيني: إذا سقطت الحكومة التي تقودها "حماس" عن طريق إسرائيل، فلا مبرر لوجود السلطة الفلسطينية كلها

حاوره: زكريا محمد*

■ نبدأ من الوضع المشتعل في قطاع غزة، من عملية كرم أبي سالم، عملية أسر الجندي الإسرائيلي، التي يبدو أنها أعادت رسم مشهد النقاش الفلسطيني. مَن قام بها، وماذا أراد منها، وإلى أين ستنتهي بنا؟

□العملية كانت مبرمجة من وقت طويل. ولا أظن أن "حماس" كانت على علاقة مباشرة بها. أعتقد أن كتائب المقاومة الشعبية، التي يقودها جمال أبو سمهدانة، هي من أعد لهذه العملية في البدء. لكن بعد استشهاده تحولت إلى عملية ثأر لمقتله. إسرائيل منذ ثلاثة أسابيع أو أكثر، قبل العملية، تحضر لعملية عسكرية كبيرة في غزة. هذا ليس سراً، فقد أعلنت ذلك مراراً، بل إنها عبر قنوات محددة بلّغت السلطة أنه إذا استمر إطلاق الصواريخ، أو ما يسمى بالصواريخ بشكل أدق، على سديروت، فستقوم بعملية واسعة تستطيل لعدة أشهر.

■ العملية الإسرائيلية، إذاً، كانت وبشكل مؤكد معدة قبل عملية كرم أبي سالم؟

□ نعم، لم تكن قضية الجندي مطروحة بعد. وما أقوله ليس سراً. فقد أعلنه أولمرت، وأعلنه رئيس هيئة الأركان وقادة عسكريون، إضافة إلى عدد من الوزراء الإسرائيليين، أكثر من مرة. لكن العملية جاءت لتقلب الطاولة رأساً على عقب، لأنه نجم عنها أسر جندي. وأنا أعتقد أنه لو لم يتم أسر الجندي لما تطورت الأمور بالشكل الذي تطورت به. لو أن العملية ظلت عسكرية عادية مثل العمليات السابقة لاختلفت ردة الفعل الإسرائيلية عما هو جار الآن، ولما تفاقمت الأمور بالشكل الذي يجري أمام أعيننا.

التجارب علمتنا أن إسرائيل تفضل أن تضحي بجنودها أو مواطنيها، على أن تستجيب لشروط منفذي العمليات. ففي السبعينيات ضحت بطلاب مدرسة في عملية معالوت، التي قامت بها الجبهة الديمقراطية، بدل أن توافق على شروط من قام بالعملية. ومنذ عدة أعوام، بعد قيام السلطة الفلسطينية، فضلت أن تضحي بأحد جنودها، وكان اختُطف وخبئ في بير نبالا. لقد قتلت الجندي والخاطفين، بدل التفاوض معهم، أو الاستجابة لشروطهم.

أعتقد أن قواعد اللعبة بالنسبة إلى إسرائيل داخل حدود فلسطين، تختلف عنها عندما تكون خارج هذه الحدود، في مثل هذه الحالات. إسرائيل لن توافق على عمل مساومة. لو كانت العملية في الخارج، خارج حدود فلسطين الطبيعية، لكانت مستعدة للدخول في مساومة. وقد خبرنا ذلك مع الفلسطينيين أو مع حزب الله. لكن في الحالة التي نحن بصددها، أجزم أن إسرائيل لن تساوم. لذلك فالتصعيد مقبل لا محالة، وسيأخذ طابعاً أعنف مما كان مقرراً.

وأنا أختلف مع المقولة التي رددها رئيس الحكومة، إسماعيل هنية، أكثر من مرة، والتي تقول إن هدف العملية إسقاط حكومة "حماس". وأرى أنه إذا سقطت الحكومة التي تقودها "حماس" عن طريق إسرائيل، فلا مبرر لوجود السلطة الفلسطينية كلها. ولا أظن أن هناك فلسطينياً يقبل أن يكون بديلاً على ظهر دبابة إسرائيلية.

المشروع الوطني بكامله في خطر. وليسمح لي الإخوة في "حماس" بأن أذكّرهم بأن إسرائيل عندما بدأت حصارها للرئيس عرفات في اجتياح سنة 2002، أعلنت أن عرفات لم يعد ذا صلة، وجمدت عملية السلام بالكامل. والسلطة الوطنية تحولت، وقد قلت ذلك وأنا وزير في الحكومة، إلى سلطة لصرف الرواتب بدل أن تكون سلطة تمهد لدولة فلسطينية. أمّا الآن، فالسلطة أصبحت حتى عاجزة عن صرف الرواتب.

خطة شارون – أولمرت، أي مشروع غزة أولاً، وفك الارتباط من دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، هما مقدمة لخطة الانطواء في الضفة الغربية. وهناك للأسف من سمى خطة غزة تحريراً، وفي هذا تضليل للرأي العام المحلي والعربي والدولي. والأحداث التي أعقبت الانسحاب تثبت ذلك وتؤكده. فهذا الانسحاب كان خطوة أولى في مشروع

الانطواء في الضفة، أي مشروع أولمرت أحادي الجانب، الذي يهدف إلى إجهاض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، كما يقول بوش.
هذا المشروع هو الترجمة العملية للاستخلاصات الإسرائيلية، التي أُوضحت على لسان شارون وموفاز، وتقول إنه لا يمكن إحلال السلام في ظل الجيل الفلسطيني الحالي، وإنه مؤجل عدة عقود أو عدة أجيال. وحين يدور الحديث عن سلام بعد عدة أجيال، فهو يعني إلغاء إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة.
الأمور الآن وصلت إلى درجة شديدة من التعقيد. وأنا أجزم أنه لم يكن في حساب العملية، في الأساس، أن يتم أسر جنود. كنت في غزة، وسمعت بالظروف التي أدت إلى أسر الجندي. عملية الأسر وضعت "حماس" في مأزق حقيقي. المزايدات تتوارد عليها من كل مكان، وتكبل يديها. وحتى تصريح السيد حسن نصر الله، الذي دعا فيه إلى عدم إطلاق الجندي، يزيد في مأزق "حماس". فهي التي تغنت بتجربة الجنوب اللبناني، لا تستطيع الآن أن تضعف وأن لا تتشبه بها، على الرغم من أن الفارق في التجربتين كبير جداً.
الجميع الآن في مأزق، والأيام المقبلة ستكون في غاية الصعوبة، إلاّ إذا كان هناك تحرك غير مرئي ولا ندري به من جانب الدول المؤثرة في المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة. وإذا ما انهارت السلطة الفلسطينية، فأنا أعتقد أن هذا سينعكس على المنطقة برمتها، وخصوصاً أن إسرائيل زجت بسورية وإيران في الموضوع. وإذا ما انهار الوضع الفلسطيني فإن عملية السلام التي تمت في المنطقة كلها ستنهار، شاءت الأطراف المعنية أو لم تشأ.

■ **إذاً، لم يدخل الخوف نفوسنا؟ فإذا كان حدث فلسطيني سيؤزم المنطقة بكاملها، ويضعها في دائرة الخطر، ويضع الإنجازات الأميركية في مهب الريح، فهذا أمر مفيد لنا. فهو يعني أننا ما زلنا في القلب من دائرة الصراع، لا في هامشها.**

□ حتماً. ربما يحدث جمود في المنطقة لفترة محددة، بسبب واقع حركة التحرر الوطني العربية، وواقع الحركة الشعبية العربية؛ أقصد القوى والأحزاب الوطنية التي أصبحت مشلولة الإرادة وعاجزة. لكن انهيار الوضع الفلسطيني سيخلق، حتماً، أوضاعاً جديدة وقوى جديدة لا نستطيع الآن التكهن بطابعها.

■ **أنت تفترض أن حركة "حماس" لم تخطط لوصول الأحداث إلى هذه النقطة، بل إنها ربما لم تكن على علاقة مباشرة بالعملية. لكن، مع ذلك، فقد مكنت العملية وتداعياتها حركة "حماس" من إعادة صوغ المشهد الفلسطيني الداخلي. فبدل الحديث عن إسقاط "حماس" من جانب إسرائيل والأميركيين، وبدل الحديث عن الرواتب، ها هي تدفع الجميع إلى مواجهة مع الاحتلال. لقد حولت، بمهارة، المعركة ضدها إلى مواجهة وطنية واسعة مع إسرائيل.**

□ يمكن قول هذا لو أن "حماس" خططت للعملية. وأنا أجزم أنها لم تخطط لمعركة كهذه. ثم إن لي ملاحظة تتعلق بالمقولات التي تقول إن الولايات المتحدة تسعى لإسقاط "حماس". أنا أعتقد أن هناك استراتيجيا أميركية تهدف إلى ترويض الحركة الإسلامية في المنطقة. وقد بدأت هذه العملية من خلال زجها في الانتخابات والمشاركة في أنظمة الحكم القائمة، كما جرى في الأردن ومصر. وأنا أعلم ما هي الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لزج الحركة الإسلامية، وتحديداً الإخوان المسلمين، في العملية السياسية في اليمن والمغرب. ويجب التذكير أن ردة الفعل الأميركية على إنجازات الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية، كانت بالقول إن واشنطن ستتصل بالإخوان المسلمين. كذلك أعلم أن الخطوط بين "حماس" والولايات المتحدة كانت مفتوحة، بشكل مباشر وغير مباشر. وأقول لك بملء فمي: الولايات المتحدة لا يهمها أن تغير الحكومة، ولا تمانع في بقاء الحكومة الحالية، لكنها تريد من "حماس" الموافقة على الشروط الثلاثة المعروفة، التي وافقت عليها "حماس"، عملياً وبشكل غير مباشر، عندما دخلت الانتخابات. ثم وافقت عليها بتوقيع وثيقة الأسرى. لكن إذا كانت اللغة العربية تقبل التخريجات، فإن اللغة الإنكليزية تريد أن تكون واضحة: إمّا أسود وإمّا أبيض. وكما قالت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، في اتصالها بالأخ أبو مازن، فالولايات المتحدة لا يهمها موضوع الحكومة، كما أن وثيقة الأسرى قضية داخلية فلسطينية. ما يهمها هو الموافقة على الشروط الثلاثة (الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، والإقرار بالشرعية الدولية).

من ناحية أُخرى، إسرائيل لا تريد سقوط "حماس"، ولا تريد لـ "حماس" أن تتغير – وأنا أتحدث هنا عن موقف إسرائيل حتى عملية أسر الجندي في معبر كرم أبي سالم – إلى أن يستطيع أولمرت تنفيذ خطته أحادية الجانب.

■ لكن الآن يبدو أن خطة أولمرت ذاتها وُضعت في دائرة الخطر انطلاقاً من تداعيات العملية.

□ قلت لك إن الجميع في مأزق. إسرائيل في مأزق، "حماس" في مأزق، ونحن في مأزق، لأن الأمور تندفع من دون تخطيط. أنا مقتنع بأن العملية كانت في الأصل عملية عادية مثل عمليات كثيرة غيرها، لكن شاءت الصدف أن يكون من ضمن الغنائم أسير. هذا أدى إلى تغيير اللعبة، واللاعبون لم يكونوا مستعدين لمثل هذا التغيير.

■ بناء على هذا التغيير، وعلى التداعيات، يبدو لنا أن خطة أولمرت للانفصال صارت مهددة. فمن العبث القول إنني أريد أن أنفصل عن الضفة في الوقت الذي أعيد فيه احتلال غزة. فاحتلال غزة يعني فشل خطة الانفصال عن غزة. أضف إلى ذلك أن هناك من يعتقد أن العسكريين لا يريدون خطة الفصل في غزة، وأنهم يرسلون بأولمرت إلى غزة لإفشاله، وإفشال خطته.

□ أنا لا أريد أن أتعامل مع هذه المقولة بشكل مطلق، لأن إسرائيل تتعامل مع غزة بطريقة مختلفة عن تعاملها مع الضفة. وحتى مع تطور الأحداث في غزة، لا يوجد أطماع أمنية أو دينية أو اقتصادية لإسرائيل فيها. بينما يوجد مثل هذه الأطماع في الضفة. ثم إنه ليس هناك موعد زمني محدد لتنفيذ خطة الفصل في الضفة الغربية. لذا فمن الممكن لإسرائيل أن تستأنف خطة الفصل. بالتأكيد ستتأثر الخطة، وخصوصاً أنه سيكون هناك معارضة إسرائيلية لخطة الضفة ما دامت خطة غزة لم تنجح. من أجل هذا فالأمور ليست محسومة، ولا يمكن الجزم أن خطة الفصل في الضفة اندثرت. ليس الأمر أبيض أو أسود.

■ مع ذلك، كان هناك تصريحات وأقوال منسوبة إلى أولمرت، أو إلى غيره في الحكومة، تقول إن الخطة تملك فسحة من الزمن حتى أواخر السنة، وإنها إن لم تنفذ حتى حينه سيُحكم عليها بالإعدام عملياً. إذ ستنهض معارضة إسرائيلية في مواجهتها وتمنعها من التنفيذ.

□ في الفترة الأخيرة بدأت المعارضة الدولية للخطة تتصاعد، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، التي تعاملت في البداية بلين مع الخطة إلى حد أن البعض فهم – وأنا منهم – أنها موافقة عليها. لكنني ألاحظ أن اللهجة الأميركية تغيرت في الشهرين الأخيرين. ربما لأن الأميركيين بدأوا يدركون أن ليس من السهل على الفلسطينيين والعرب أن يتقبلوا الخطة. ويجب أن نلحظ أن الولايات المتحدة تخشى حدوث مأزق جديد آخر على غرار مأزق العراق. وإذا انهارت عملية السلام برمتها، فما قيمة مشروع أولمرت بالنسبة إليها. أنا أقول إن انهيار الوضع الفلسطيني سيؤدي إلى انهيار اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل. وحتى اتفاقية سيناء واتفاق كامب ديفيد سيصبحان مهددين. وفي لبنان سيصبح الوضع مهدداً أيضاً.

■ إذا كان كل هذا يمكن أن يحدث نتيجة تداعيات عملية واحدة، فلماذا نحن غاضبون عليها. كان الأحرى بنا أن نحمدها ونحمد تأثيراتها. فأن نكون قادرين على تهديد كل المنجزات الإسرائيلية والأميركية، فهذا يعني أننا رقم صعب في المعادلة كلها، وأننا قادرون على خلق احتمالات جديدة متفجرة.

□ عندما جرت العملية كنتُ في غزة. وكان الرئيس أبو مازن أجرى سلسلة اجتماعات مع الفصائل من أجل وقف إطلاق ما يسمى بالصواريخ. وعندها كانت "حماس" أكثر الفصائل تحمساً لوقفه، إلى حد أنها كانت تتصل بالفصائل، وضمنها الجهاد الإسلامي، لتحثها على وقف إطلاق الصواريخ. كذلك كانت "حماس" أكثر من التزم التهدئة بين كل الفصائل. وعليه، فكل عمل غير مدروس وغير محسوب يجب أن أخاف منه. وما حدثتك به هو مجرد توقعات وتحليلات، قد تخطئ وقد تصيب. نحن لا نتحكم في الأحداث. لا "حماس" تتحكم فيها، ولا السلطة تسيّرها. وإذا كانت الأحداث غير مخطط لها، ولا يوجد من يتحكم فيها من جانبنا، فلا يمكننا أن نعرف إلى أين ستقودنا. كل

شيء وارد هنا. وعليه، فالأمور قد تنعكس علينا سلباً. ثم إنني حين أتحدث عن التطورات التي قد تعصف فأنا لا أتحدث عن أشهر، وإنما عن سنوات. وخلال هذه السنوات ماذا سيكون في إمكاننا أن نفعل؟ وفي رأيي أنه إذا ما انهار كل شيء فإن الصيغ القائمة كلها لا تصلح للمرحلة المقبلة، و"فتح" أول هذه الصيغ.

■ **يجري الحديث عن جناحين في "حماس": جناح متشدد يقوده خالد مشعل، وهو الذي قام بالعملية، وجناح آخر تمثله الحكومة إجمالاً، ولا علاقة له بالعملية، ولم يكن يرغب في حدوثها.**

□ هذه مقولة لا أتفق معها إطلاقاً. لا أتفق مع مقولة صراع الداخل والخارج في "حماس". "حماس" تنظيم متماسك أكثر من "فتح"، ولديها هيكل لاتخاذ القرارات يقوم على أربعة محاور، كما تعلن هي ذاتها: محور الضفة؛ محور غزة؛ محور السجون؛ محور الخارج. هذه المحاور هي التي تتخذ القرارات. قد يكون هناك شخص في "حماس" دمث وسلس وطريقته في التعامل مرنة، وآخر غير ذلك. لكن، في النهاية، "حماس" مركز واحد.

■ **إذاً، لماذا تحمّل الإدارة الأميركية سورية مسؤولية العملية؟ ولماذا يتصل الرئيس عندنا بالقيادة السورية في هذا الشأن؟**

□ الرئيس اتصل بجميع القادة العرب، وليس بالسوريين فقط. وأنا أقول إننا في منظمة التحرير بالغنا في موضوع إلصاق كل شيء بالأنظمة العربية. عندي قناعة بأن "حماس" تستفيد من سورية أكثر مما تستفيد سورية من "حماس". لا أتفق إطلاقاً مع القائلين بأن سورية توجه "حماس". سورية في مأزق، ومن حقها أن تستفيد من أي ورقة، سواء كانت فلسطينية أو لبنانية أو سورية، أو غير ذلك. لكن لا أتفق مع القول إن خالد مشعل، أو قيادة "حماس" تتلقى الأوامر من سورية. أكثر من ذلك، أنا أجزم أن سورية لم تكن تعلم قط بالعملية العسكرية في كرم أبي سالم. لكن الولايات المتحدة تحمّل سورية المسؤولية كجزء من ضغوطها المتواصلة عليها. وقد أعطت العملية الولايات المتحدة فرصة جديدة للضغط على سورية.

علينا أن نتذكر أن "حماس" جزء من حركة الإخوان المسلمين. هناك قيادة عالمية لهذه الحركة، ولا يوجد في هذه القيادة أي عضو فلسطيني. وهي التي تقود الأمور. هذه القيادة العالمية لها تحالفاتها الإقليمية والدولية. فإذا قلنا إن "حماس" مرتبطة بقيادة الإخوان وحركتهم، فهذا صحيح. أمّا ربطها بهذا النظام أو ذاك، فأنا لا أتفق معه. وعلى الرغم من أنها تتلقى مساعدات من إيران، فأنا أعتقد أن علاقاتها بإيران علاقة تحالف. إيران لها مصالح، و"حماس" لها مصالح. ويجب ألاّ ننسى القضية المذهبية بين "حماس" وإيران. وأرجو أن يُفهم هذا من دون تفصيل، فأنا لست خبيراً بالقضايا الدينية.

■ **هناك من يقول إن عملية خطف الجندي، بغض النظر عن القصد الأصلي منها، جاءت في اللحظة المناسبة لتبعد عنا خطر الحرب الأهلية. كان هناك قنبلة توشك أن تنفجر بنا جميعاً، فجاءت العملية لتوجه الانفجار نحو العدو، وهذا ما كان يفعله الرئيس الراحل أبو عمار، الذي كان يحول الانفجارات المحتملة داخلياً إلى مواجهات مع الاحتلال.**

□ لا أوافق على أننا كنا على أبواب حرب أهلية، على الرغم من أنني أحمّل "حماس" مسؤولية كل التوتر في الشارع الفلسطيني. فقد ظهروا كجوعى شرهين إلى السلطة، بشكل لا يجعلهم قادرين على رؤية الأمور بشكل سليم. لقد أصبحت الحكومة في نظرهم كأنها نهاية التاريخ الفلسطيني. لذلك وقعوا في أخطاء كثيرة. كل أخطاء "فتح" في السلطة لا تساوي أخطاء "حماس" خلال أربعة أشهر في السلطة. تصرفوا في الحكومة كما لو أنهم خلية حزبية. "فتح" لم تفعل مثل هذا. تجاوزنا كل هذا، وتعاملنا معهم بصدر رحب. قبل العملية بيومين كانت وثيقة الوفاق الوطني شبه جاهزة تقريباً. والحوار كان نزع، إلى حد كبير، عناصر التوتر التي خلقتها "حماس" في غزة. ثم جاء توقيع الوثيقة ليلغي إمكان انفجار الوضع الداخلي. وفي ظل الخطر الإسرائيلي سنكون موحدين مهما يكن حجم تناقضاتنا.

■ هناك من يتهم "فتح" بأنها لم تتعامل بشكل مرن مع "حماس"، وأنها عمدت إلى مناكفتها لا إلى محاولة جرها نحو حكومة وحدة وطنية. كانت تريد من "حماس" أن تأتي إلى برنامجها، الأمر الذي لم يكن ممكناً. فـ "حماس" لا تستطيع أن تسير في الطريق الذي سارت فيه "فتح" طوال 12 عاماً، والذي ثبت أنه طريق مغلق.

□ أنا كنت من يفاوض "حماس"، نيابة عن "فتح"، في شأن تأليف الحكومة. لكن، أولاً، أريد أن أقول إنني أتحدى أياً كان أن يثبت لي أن "حماس" انتُخبت على أساس برنامج سياسي. البرنامج الذي طرحته "حماس" في الشارع لم يتطرق إلى أي قضية سياسية. لم يتناول برنامجها لا منظمة التحرير، ولا حل الدولتين، ولا قرارات الشرعية الدولية أو غيرها. "حماس" طرحت برنامجاً اجتماعياً اقتصادياً تعليمياً صحياً. فعلى أي أساس تقول الآن أنها انتُخبت على أساس برنامج سياسي؟ أنا وأنت نعلم أن "حماس" لم تفز في الواقع بقدر ما أن "فتح" سقطت، بسبب أخطائها، وتفككها، ومراكز القوى في داخلها.

دخلتُ في المفاوضات مع "حماس" بناء على تعليمات واضحة: خطاب أبو مازن بكل عناصره في المجلس التشريعي؛ خريطة الطريق؛ جميع قرارات الشرعية الدولية، بما فيها اتفاق أوسلو؛ وثيقة الاستقلال؛ القانون الأساسي؛ إلخ. بعد عشر دقائق من بدء الجلسة في بيت محمود الزهار شعرت بأن "حماس" لا تريد حكومة وحدة وطنية مع أحد. كان هناك فصيلان، أو قل فصيلين ونصف فصيل، متلهفان للدخول في الحكومة، لكن "حماس" لم تكن مهتمة بذلك. كانت فقط تريد لـ "فتح" أن تكون ملحقة بها. وهذا كان مستحيلاً. "فتح" لا تستطيع أن تقبل هذا. خرجتُ من بيت الزهار، وقلت إننا موافقون من حيث المبدأ على الاشتراك في الحكومة.

لذلك أخذت على عاتقي، في الجولة الثانية، حق المناورة والتكتيك من دون العودة إلى الأخ أبو مازن وقيادة "فتح". عقدت اتفاقاً مع بقية الفصائل: الشعبية، البديل، أي حزب الشعب والديمقراطية، وتنازلت عن الشروط التي استلمتها، وهي خطاب أبو مازن. اتفقنا بدلاً منها على أربعة شروط: وثيقة الاستقلال – وهذه لا عودة عنها تحت أي ظرف، فهي ملك للشعب الفلسطيني؛ القانون الأساسي الذي على أساسه جرت الانتخابات؛ منظمة التحرير ممثل شرعي للشعب الفلسطيني؛ عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وقد صعقت قيادة "فتح" عندما علمت بأنني وافقت على عناصر الاتفاق هذه. فقلت لها: سأثبت لك أنني على حق، وأن "حماس" لا تريد اتفاقاً، وأن من الأفضل لنا، بناء على ذلك، أن نخرج بشكل جماعي. وفعلاً، رفضت "حماس" هذه الشروط الأربعة، فأصبحنا جميعاً مرفوضين من "حماس" ورافضين لها. الجبهة الشعبية هي الوحيدة التي حاولت، في الساعة الأخيرة من تأليف الحكومة، أن تعقد مساومة مع "فتح". جرى ذلك عن طريق الدكتور رباح مهنا، الذي عرض على "حماس" أن توافق على شرط واحد من الشروط الأربعة فقط، وهو منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وبناء على نص اتفاق القاهرة. ومن باب التكتيك، كان على "حماس" أن توافق على هذا العرض، لكنها رفضته، رافضة بذلك الجبهة الشعبية. إذاً، من الذي لم يفتح طريق حكومة الوحدة الوطنية؟ هناك ظلم لـ "فتح"، وخداع لأنفسنا، وخصوصاً من جانب المثقفين الفلسطينيين، الذين يحمّلون "فتح" المسؤولية.

■ هناك من يعتقد أن الجذر الأعمق لهزيمة "فتح" في الانتخابات لا يعود إلى الفساد، أو إلى الفوضى، وإنما إلى وصول المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع الدولة الفلسطينية، إلى طريق مسدود. الناس لم تعد مقتنعة بأن هذا المشروع سيتحقق، وبالتالي انفضت عن حامليه. إذا صح هذا، فكيف يمكننا أن نطالب "حماس" بالسير في طريق مغلق، ووراء مشروع لم يعد مشروعاً واقعياً؟

□ لأغراض الجدل أرد عليك. إن كنا مقتنعين بأن الطريق أُغلق فلا يجب أن نعود إلى قطعه من جديد. أنا أقول إنه لم يحدث تقدم في عملية السلام، وهذا سبب أساسي للأزمة. لكن، من ناحية أُخرى، فالانتخابات تمت على أساس اتفاق أوسلو. والقانون الأساسي في مقدمته يتحدث عن اتفاق أوسلو. هذه سلطة أوسلو. ومن لديه قناعة بأن الطريق أُقفل، وأن البرنامج انتهى، فيجب ألاّ يشارك في الانتخابات.

■ أنا أريد رأيك أنت. هل أُقفل الطريق أم أن الفرصة ما زالت متاحة؟

□ أنا مقتنع بأنه إذا كان الطريق قد أُغلق نهائياً فيجب إلغاء السلطة، ويجب ألاّ تكون هناك انتخابات. مشاركة "حماس" في الانتخابات الأخيرة تمت بموافقة أميركية وإسرائيلية. أبو مازن قال أنه لن يجريها إلاّ بمشاركة "حماس". وكنا نعي تماماً أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان زج "حماس" في الانتخابات. "حماس" وافقت على إجراء الانتخابات من دون القدس، وأبو مازن رفض. وأنا شخصياً عارضت إجراء الانتخابات في الصحف. وما زلت مقتنعاً بأنه لم يكن علينا أن نجري هذه الانتخابات. كان يجب أن تجرى لو كانت إسرائيل بدأت بتنفيذ خريطة الطريق. أمّا وقد تنكرت إسرائيل لها، فما كان يجب أن تتم الانتخابات. فوق هذا، أنا أقول إننا ساعدنا إسرائيل كي تتنكر لخريطة الطريق، وذلك عندما شاركنا في العرس الوهمي الذي كان اسمه "الانسحاب من غزة".

■ **حسناً، بغض النظر عن "حماس" وموقفها، هناك قناعة متنامية في أوساط شرائح فلسطينية واسعة بأن الطريق الذي سرنا فيه قد أُغلق، وقد مشى فيه عرفات حتى نهايته فوجده مغلقاً، وسُمّم عند نهايته، وأنه حان الوقت للبحث عن طريق آخر، عن خيارات أُخرى.**

□ كثيرون من المثقفين وأساتذة الجامعات بدأوا يتحدثون عن حل السلطة. بدأ هذا يتنامى. لديّ شعور بأن السلطة أصبحت عاجزة تماماً؛ عاجزة في كل شيء. وبالمناسبة أنا لا أدافع ولا أبرر. ففي أيام السلطة الأولى، أي في عزها، كنت أظهر على الفضائيات وأقول أنا لا أعتبر نفسي وزيراً وأنا وزير. إسرائيل كانت تسمينا "حملة الحقائب". ومرة غضب أبو عمار مني عندما قلت إنني لا أعتبر الرئيس رئيساً. لا أفهم كيف يكون الوزير وزيراً في ظل الاحتلال. بدأت الأمور تهتز وتتغير. هل تريد إسرائيل تحويل السلطة إلى روابط قرى جديدة؟ يبدو أن هذا هو المخطط. نحن الآن في موقف حرج، ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا. إذا سقطت حكومة "حماس" بفعل العدوان الإسرائيلي، فأنا أعتبر ذلك سقوطاً للسلطة، وفي مقدمها أبو مازن. وجواباً عن سؤال سابق، كنت قلت لك إنه إذا ما انهار كل شيء فإن القوى الحالية غير مؤهلة لأن تحدد ملامح نضال المرحلة اللاحقة وأساليبه. لا أستطيع أن أتكهن بما ستفرزه المرحلة المقبلة. من رحم القوى القائمة سيخرج شيء جديد. وبالمناسبة، فقد قلت في اجتماع للمجلس الثوري سنة 1994 في تونس، إن "فتح" لا تصلح لأن تكون حزباً في دولة. وكنت أتوقع أنه لو حصلنا على الاستقلال لفرخت "فتح" أحزاباً عديدة. وحتى "حماس"لا تصلح، على الرغم من أن المد السياسي الإسلامي يجتاح العالم العربي والإسلامي، فأنا أعتقد أن هذا المد تعبير عن حالة إحباط. الإسلام السياسي لا يستطيع أن يقود حركة تحرر وطني نحو التحرر والاستقلال. شيء جديد سيخرج، ولا يمكنني التنبؤ بطابعه.

■ **سؤالي الآن عن سياسة الرئيس عباس. فقد كان منذ البداية ضد تصعيد الانتفاضة، وضد عسكرتها، وكان يرى أن هذه المواجهة العسكرية تضرنا. بعد الاجتياح سنة 2002 أعاد تأكيد موقفه، وأعلن صراحة أننا هُزمنا بسبب اتباع هذه الأساليب. لكن مشكلة برنامج الرئيس عباس أنه، فيما يبدو لي، لا يملك بديلاً من صواريخ القسام والعمليات الانتحارية، وغيرها من الأشكال العنيفة. وكلمة مقاومة لا ترد على لسانه، على الإطلاق. يعني أنه يرفض برنامجاً لا يراه ملائماً للمقاومة ولا يضع بديلاً منه. هو لا يدفع نحو مقاومة جماهيرية سلمية ملتزمة الشرائع والقوانين الدولية. إذا كنا لا نريد عسكرة فلماذا لا نفتح مواجهة شعبية على موضوع الجدار، مثلاً، وبيدنا قرار محكمة لاهاي. السنة الماضية أضعنا مناسبة الذكرى الأولى للقرار، وهذه السنة ها نحن نضيع الذكرى الثانية. لا يمكنك هزيمة برنامج مقاومة متطرف ببرنامج لامقاومة!**

□ أنا أختلف مع الأخ أبو مازن فيما تتكلم عنه. وحتى هو لم يكن يملك الموقف نفسه في بداية الانتفاضة. كان يتكلم في البدء على رفض إطلاق النار من بين البيوت. لم يقل أنه ضد إطلاق الرصاص بشكل نهائي. وحتى لو كان هذا موقفه فهو لم يعلنه. كذلك أنا أختلف مع الأخ أبو مازن، ومع كثيرين، في أننا نحن مَنْ عسكر الانتفاضة. مَنْ عسكر الانتفاضة هو إسرائيل. لقد سقط ثمانون شهيداً بالرصاص الإسرائيلي قبل أن تُطلَق طلقة فلسطينية واحدة. لماذا نظلم أنفسنا. علينا ألاّ نأخذ جانباً واحداً من الظاهرة وننسى جوانبها الأُخرى. فإسرائيل لاعب أساسي، وهي لاعب أقوى كثيراً من الطرف الفلسطيني. وهي التي عسكرت الانتفاضة. وحين عُسكرت الانتفاضة من جانبنا كانت عسكرة غير منظمة، وباتت تهدد بالفوضى. وهنا كان الخطأ الكبير من جانبنا.

أبو مازن وصل إلى قناعة بأن الحل العسكري مستحيل منذ فترة طويلة قبل اتفاق أوسلو. وما زال متمسكاً بهذه القناعة. أنا من الذين أيدوا اتفاق أوسلو، وكنت أجلس مع الأخ أبو عمار قبل استشهاده بثلاثة أشهر، فقلت له: أنا مصاب بالإحباط، ولديّ شعور داخلي بأن اتفاق أوسلو كان طعماً لمنظمة التحرير، مثلما كانت الكويت طعماً لصدام حسين. صدام حسين أنهوه بعد ثلاثة عشر عاماً، فهل اقتربت نهايتنا نحن أيضاً؟ غضب أبو عمار عليّ، وقال: لو بقي رابين حياً لاختلفت الأمور. وقد كان يردد هذه المقولة باستمرار. قلت له: ربما كان قتل رابين جزءاً من السيناريو نفسه. وأضفت: أنت يا أبو عمار محاصر منذ ثلاثة أعوام، فمن يلتفت إليك؟ هذا يعني أنه، وفي وجود أبو عمار، أصبحت لديّ شكوك في إمكان الوصول إلى حل. هل لأن القوى التي وقعت الاتفاق غابت، وحل محلها قوى أُخرى كما رأى أبو عمار، أم لأننا أخطأنا؟ هذا كله يستحق الدراسة. لكن لنتذكر أن شارون عارض اتفاق أوسلو، وأن براك عارضه، وأنهما حلاّ محل بيرس ورابين. لكنني لا أعتقد أن هذا هو سبب إغلاق طريق الحل السياسي. الطريق الآن مغلق تماماً، ولا شيء في الأفق؟

■ لكنك قد تتفق معي في أن أبو مازن لا يحمل برنامجاً للمقاومة. هو ضد الأشكال العنيفة، وربما أن أغلب الناس معه. لكنه لا يقول للناس كيف عليهم أن يواجهوا الاحتلال.

□ الأخ أبو مازن ما زال حتى هذه اللحظة يراهن على وعود، على الرغم من أن له تجربة في الحكومة. لم يساعده أحد قط. لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل. وأنا لا أتفق مع الأخ أبو مازن في أن من أفشل تجربته الحكومية هو ياسر عرفات، أو تظاهرة خرجت أمام المجلس التشريعي. رضخ ياسر عرفات وعدل القانون، وأعطى جزءاً من صلاحياته لأبو مازن، وطوال عام كامل لم نر شيئاً. هللت الولايات المتحدة وإسرائيل لموت عرفات. وبعد فوز أبو مازن في الانتخابات رحبتا به، وقد أنجز تهدئة لمدة سنة وثلاثة أشهر، لكنهما لم تعطياه شيئاً. حتى الحصار الحالي أنا أعتبره حصاراً ضد أبو مازن لا ضد الحكومة.
لذلك من حقنا أن نناقش بعضنا، وأن نناقش الأخ أبو مازن. وأذكر أنني قلت للأخ أبو مازن: هل تعلم أن هناك دعوة إلى المقاومة في وثيقة الأسرى، وثيقة الوفاق، على الرغم من أن الصيغة غامضة. وعندما قرأتها له قال: أين يوجد هذا؟

■ قال ذلك مستغرباً؟

□ نعم، أنا رجل صريح، وأقول لك ما جرى.
قلت له: ها هي. إنها واضحة، وتتحدث عن تشكيل مرجعية سياسية لها. هناك قوى فلسطينية تعاملت بسطحية مع هذا، وقالت: المقصود مقاومة جماهيرية. لكن هناك قوى أُخرى تقول: بل المقاومة بكل أشكالها. لذلك أنا أعتقد أن الوثيقة التي تم توقيعها مملوءة بالألغام، ومملوءة بالتناقضات. مع ذلك فقد أيدتها، وشاركت في صيغتها النهائية في غزة، منطلقاً من أن هناك ثغرة في الإمكان النفاذ منها لمعالجة الوضع السياسي الفلسطيني. فأولاً، تقر الوثيقة بأن الجانب السياسي هو من صلاحية منظمة التحرير. ثانياً، إن البند الرابع يقول بوضع خطة للتحرك السياسي، على أساس الوثيقة. وفي النقطة نفسها يتم الحديث عن الشرعية العربية والدولية. هذه الثغرة قد تمكّن منظمة التحرير من وضع برنامج عمل، خطة للتحرك، لعلها تجعلنا ننجح في الخروج من المأزق الحالي.

■ إذاً، توصلنا إلى اتفاق مبدئي على وثيقة الاتفاق. لكن ماذا بشأن الحكومة؟ هل توصلنا إلى شيء بشأن قيام حكومة وحدة وطنية، أو حكومة تكنوقراط، أو غير ذلك؟

□ هذه نقطة في غاية الأهمية. تضمّن أحد بنود الوثيقة تأليف حكومة. لكن "حماس" أصرت على وضع جملة "العمل على تشكيل حكومة"، ووافق أبو مازن (من الزهق) على هذه الصيغة.

■ هذا يعني أن لا شيء بشأن الحكومة؟

□ في اليوم التالي نشرت "حماس" في موقعها على الإنترنت أنها انتصرت عندما فرضت صيغة "العمل على". وفهمهم لهذه العبارة، كما سمعت من الأخ إسماعيل هنية، أنها تعني أن الباب سيظل مفتوحاً لمن يريد أن ينضم إلى الحكومة الحالية. وهذا يعني أن الحديث لا يجري عن حكومة وحدة وطنية. طبعاً جاءت عملية أسر الجندي فغطت على الوثيقة. وحتى الإعلان الرسمي بشأنها لم يتم.

■ **بناء على كلامك مع الرئيس عرفات، هناك من يقول إن جذر الخلل في اتفاق أوسلو هو أننا اعترفنا فيه بدولة قائمة هي إسرائيل، في حين أن إسرائيل اعترفت بمنظمة، بشيء هوائي صار مصيره غير مؤكد الآن. أي أنها لم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإنما بمنظمة، أي مثل أن نعترف نحن بأن الحركة الصهيونية تمثل اليهود أو أغلبيتهم.**

□ أنا أخالف هذه المقولة. رأيي أن أهم إنجاز في اتفاق أوسلو هو وثيقة الاعتراف. فبها وجهنا، في رأيي، ضربة قاصمة إلى الفكر الصهيوني، الذي قام على نظرية تغييب الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بوجوده. وهنا كانت عبقرية ياسر عرفات، الذي أصر على أن يكون التوقيع باسم منظمة التحرير، وأن يكون الاعتراف المتبادل معها. فعندما تعترف بمنظمة فأنت تعترف ببرنامجها، أو على الأقل بأهدافها، أي إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. إذاً، هناك اعتراف غير مباشر من جانب إسرائيل بالحقوق الفلسطينية.

■ **هناك من يدعي أنه تجري الآن محاولة إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير فقط من أجل الصراع مع حركة "حماس"، وليس لأننا ندخل في أزمة تدفعنا إلى إعادة الاعتبار إلى الهيئة التي قادت الشعب الفلسطيني على مدى نصف قرن. وهناك من يدعي أنه لم يعد أصلاً في الإمكان إعادة إحياء منظمة التحرير، بسبب التغير الحاسم للأوضاع. أي أن السلطة حلت في الواقع نهائياً محل المنظمة.**

□ أعتقد أننا جميعاً نتحمل مسؤولية تغييب منظمة التحرير. "فتح" تتحمّل المسؤولية الأساسية. أبو عمار كان متمسكاً بمنظمة التحرير، على الرغم من أنه وضعها في جيبه، وتصرف كما لو أنه سيعيش إلى الأبد. لكن عندما تم وضع كل شيء في سلة السلطة الفلسطينية، ماذا فعل الآخرون لمنظمة التحرير؟ لماذا لم يتمسكوا بها؟ هذا أقوله دوماً أمام الجميع في الاجتماعات. عندما كنا نجتمع كمجلس وزراء ولجنة تنفيذية، كنا نقول لهم: لماذا تجتمعون معنا كمجلس وزراء؟ إذهبوا واجتمعوا وحدكم كلجنة تنفيذية. لم يحاولوا مع أبو عمار من أجل ذلك. لقد كان الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي وقعنا فيه منذ سنة 1994 هو تغييب منظمة التحرير. كلنا شاركنا في هذا الخطأ. فوق هذا فقد أضعفنا "فتح". منذ عام ونحن نبحث فيمن هو في "فتح"، وفيمن هو خارجها. لا نستطيع حتى الآن تحديد من هو عضو في "فتح".
والآن، أكثر من لا يرغبون في عقد مؤتمر لـ "فتح" هم أعلى الناس صوتاً في المطالبة بالمؤتمر. فهم من يعرقلون تحديد العضوية وإجراء الانتخابات القاعدية. أيمكن عقد مؤتمر لحزب أو تنظيم من دون قاعدته؟

■ **هل يعود ذلك إلى عدم وجود زعيم لـ "فتح"؟**

□ هذه نقطة. وللزعيم في العالم الثالث دور كبير. قبلنا أبو عمار كزعيم، وكنا ننتقده. لكن عندما كان يتوجع كنا نبكي عليه.

■ **إذاً، فمؤتمر "فتح" بعيد جداً عنا.**
□ في رأيي أنه لا يوجد في الأفق مؤتمر لـ "فتح". ما دمنا لم ننجز حصر العضوية، ولم ننجز انتخابات قاعدية في القرى قبل المدن، فالحديث عن المؤتمر غير ممكن. من هنا أقول إن على قواعد "فتح" أن تعي الوضع، فهي التي في إمكانها أن تأخذ قرار عقد المؤتمر.■

(*) شاعر وكاتب فلسطيني مقيم برام الله. وقد أجرى المقابلة في رام الله بتاريخ 2006/6/27.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx